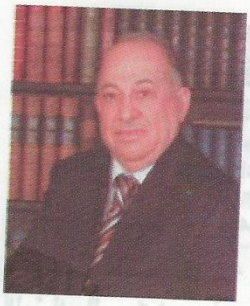

الاستاذ أبو طالب الهاشمي
رئيس التحرير

ستراتيجية السياسة النقدية والمالية للبنك المركزي العراقي

أعتمدت ستراتيجية السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي على ثلاثة محاور رئيسة أهمها خفض مستويات التضخم، ورفع قيمة الدينار العراقي " التعديل المستهدف لسعر الصرف الإسمي"،وتعديل معدلات الاحتياط النقدي الاجنبي،للعراق.

إضافة الى ما تقوم به من مشاركة في سياسة تخفيض الدين العام للدولة بالتعاون مع المالية والاجهزة الرسمية الاخرى.

وبالتأكيد هناك ترابط وثيق وتأثيرات متبادلة كبيرة بين المحاور أعلاه ، وتذبذبها صعوداً ونزولاً،ولا ينكر أن البنك المركزي العراقي قد حقق تقدماً واسعاً، خلال السنوات السبعة الماضية، في تحقيق الأهداف العامة للاستراتيجية النقدية وفي عدة مجالات،

حيث إنخفض التضخم من حوالي ٣٥% سنة ٢٠٠٦ الى حوالي ١٠% سنوياً في نهاية عام ٢٠٠٨.

وقد إنخفضت الفائدة من حوالي ٢٠% سنوياً الى حوالي ٧% سنوياً عام ٢٠٠٩. وكان الأهم في كل ذلك تحقيق احتياطات نقدية أجنبية متواجدة لدى البنك المركزي العراقي قد تصل الى حوالي ٤٠% من

الناتج المحلي الاجمالي، وعلى الرغم من التدهور الكبير في أسعار مبيعات النفط العراقي بعد الأزمة العالمية الاخيرة.

إذ أن القطاع النفطي هو المسؤول عن توليد حوالي ٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي.
ولقد حققت غرفة المزاد للعملة الاجنبية ووفق الآليات التي إعتمدها البنك المركزي في عمليات البيع والشراء ومنذ ٢٠٠٣/١٠/٤، ولحد الآن إرتفاع سعر صرف الدينار العراقي أزاء الدولار الامريكي، والأهم من ذلك حققت السياسة النقدية الجديدة السيطرة على إستقرار سوق الصرف الاجنبي تقريباً. ولقد زادت نسبة سعر الصرف للدينار العراقي بحدود ٤٠%.

إن إلتزام البنك المركزي العراقي بحرية التحويل الخارجي وعدم تقييدها، وإنتهج هذه السياسة بدون أية ضوابط وحدود بالتحويلات الخارجية، ورغم إيجابية هذه الخطوة، ولكن نعتقد بأن عليه أن يضمن هذه التحويلات والتدفقات الخارجية تذهب لصالح إستيراد السلع والخدمات، وعدم تهريب رؤوس الاموال والفائض النقدي الى الخارج، حيث أن البنك يعي وبشكل واضح أن ذلك يحتاج الى تحليل مالي، وآليات سليمة، وكذلك أن قانون مكافحة غسل الأموال، يحتاج الى تعميق الرقابة المالية، وخاصة أن القائمين بعمليات التحويل الخارجي يعتمدون طريق موازي بواسطة " الصرافين " وطريق آخر رسمي يتم عبر بوابة غرفة المزاد.

والتحويل الخارجي بواسطة البنك المركزي، وما تلعبه بعض الشركات المالية من دور خاصة في هذا المجال رغم إمكانياتها المالية المحدودة.